الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
6240.76
بتغير قدره
-6.92
0.11%

استقرار سعر صرف الدولار مقابل الدينار

استقر سعر صرف الدولار مقابل الدينار أمس عند مستوى 0,281 دينار في حين ارتفع سعر صرف اليورو مقابل الدينار الى مستوى 0,379 دينار مقارنة بأسعار صرف يوم اول من امس.

وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الالكتروني: ان سعر صرف الجنيه الاسترليني ارتفع الى 0,443 مقابل الدينار، واستمر سعر صرف الين الياباني على ما هو عليه دون تغيير عند مستوى 0,003 دينار في حين ارتفع سعر صرف الفرنك السويسري عند مستوى 0,305 دينار.

7 شركات خرجت في آخر 5 سنوات.. وشركات محلية ناقشت في عموميتها الانسحاب والمساهمون رفضوا

4 أسباب وراء انسحاب الشركات غير الكويتية من بورصة الكويت

أسباب عديدة تقف وراء انسحاب الشركات غير الكويتية من البورصة

في حين يبذل القائمون على سوق الكويت للأوراق المالية جهودا حثيثة لتطوير نظام التداول به ليس فقط بهدف مواكبة أخر المستجدات في نظم التداول، ولكن أيضا ليكون سوقا جاذبا لرؤوس الأموال الأجنبية وجذب الشركات غير الكويتية للإدراج فيه ولكن الواقع عكس ذلك فعلى مدى السنوات الخمس الماضية انسحب عدد من الشركات المدرجة لأسباب عدة إلا أن أبرزها عدم جاذبية السوق الكويتي للاستثمار وعدم استفادة هذه الشركات من الادراج فيه.

فالمتتبع لسوق الكويت المالي يجد أن 7 شركات غير كويتية خرجت خلال السنوات الخمس الأخيرة.. وهذه الشركات هي شركة سوليدير اللبنانية، وشركة شعاع كابيتال الإماراتية، وبنك الكويت والبحرين، وبنك الخليج الدولي والشركة الخليجية للصخور (الصخور)، وشركة المجموعة العربية للتأمين (أريج)، بالإضافة إلى الخليج المتحد (خليج متحد) الذي انسحب قبل أيام قليلة من بورصة الكويت، فيما انسحبت من سوق الكويت للأوراق المالية لأسباب اضطرارية شركة محلية وهي بيت الاستثمار العالمي، ورغم ان خروج الشركة من السوق لا يعد تسريبا من بورصة الكويت، إلا أنه يمثل سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ بورصة الكويت، حيث حصلت الشركة قبل نهاية العام الماضي على موافقة هيئة أسواق المال على قرار انسحاب الشركة الاختياري من السوق بعد موافقة المساهمين في جمعية عمومية عقدت في أول ديسمبر الماضي.

ورغم أن الشركات الكويتية كانت تتهافت في الماضي القريب على إدراج أسهمها في البورصة الكويتية، إلا أنها الفترة الماضية شهدت نقاش بعض الشركات المدرجة فكرة الانسحاب من البورصة، ومن هذه الشركات مدينة الأعمال الكويتية العقارية وهي شركة محلية ناقشت في عموميتها الأخيرة المنعقدة في أكتوبر 2012 بند انسحاب الشركة من سوق الكويت المالي إلى جانب بنود أخرى، غير أن المساهمين قرروا عدم الموافقة على البند واستمرت الشركة، ولكن ظلت علامة الاستفهام الكبيرة وهي لماذا تفكر بعض مجالس إدارات شركات محلية في الانسحاب من البورصة بعد ان كانت الشركات الكويتية تبذل كل ما في وسعها لتداول أسهمها في سوق الكويت للأوراق المالية. وفي ظل استمرار الظاهرة يلوح في الأفق سؤال مهم، وهو كيف تتحول هذه البورصة إلى جاذبة في ظل استمرار ظاهرة الخروج أو التسرب منها بشكل مستمر.

ورغم ان انسحاب الشركات من البورصات ليس مقصورا على بورصة الكويت، إلا أن زيادة أعداد الشركات مقارنة بأسواق المنطقة يجعل الأمر بمثابة ظاهرة في سوق الكويت المالي الذي كان يضم خلال العام الماضي 215 شركة تقلصت إلى نحو 198 شركة ليس بسبب الانسحاب من البورصة ولكن بسبب شطب 15 شركة من التداول بقرار من هيئة الأسواق بسبب توقف أسهم هذه الشركات عن التداول لمدة زادت على 6 أشهر، كما ان البورصة تعاني من عدم إدراج شركات جديدة منذ قرابة العامين، وتحديدا منذ نفاذ قانون رقم 7 لسنة 2010 والذي حدد شروطا جديدة للإدراج.

وفي هذا الإطار، قالت مصادر مالية ان استمرار تسرب الشركات من البورصة الكويتية يرجع لعدة أسباب أبرزها ما يلي:

1 ـ ضعف التداول على أسهم الشركات الخليجية والشركات غير الخليجية التي خرجت من بورصة الكويت، حيث يمكن ان تظل أسهم هذه الشركات خاملة لشهور طويلة، وبالتالي فإن ملاك هذه الشركات يرون عدم جدوى الاستمرار في البورصة الكويتية.

2 ـ ضعف البيئة التشغيلية في الكويت خلال السنوات الأربعة الماضية، وهو ما انعكس بشكل سلبي على البورصة الكويتية بشكل قوي، حيث انخفضت معدلات قيمة التداول من 100 مليون دينار كمتوسط يومي قبل ظهور تداعيات الأزمة المالية إلى ما دون 25 مليون دينار في الوقت الراهن.

3 ـ دفع الشركات رسوم سنوية مقابل الاستمرار في السوق، في حين لا تحقق هذه الشركات عائدا من وجودها في البورصة الكويتية.

4 ـ تعرض بعض الشركات لمشاكل مالية في الأسواق الأصلية المدرجة بها، وهو ما يجعلها تفضل الانسحاب من الأسواق الأخرى، وهو ما حدث مع بعض الشركات الكويتية التي انسحبت من أسواق خليجية واكتفت بالإدراج في سوق الكويت المالي.

وتوقعت المصادر أن تشهد الفترة المقبلة استمرار الظاهرة ما لم تنتف الأسباب الحالية التي تؤدي للانسحاب من البورصة الكويتية.

وذكرت أن الذين يملكون أسهما في الشركات المنسحبة لا يتضررون كثيرا لأن إدارة السوق تعلن عن موعد الانسحاب قبل فترة كافية تتيح لهم التخلص من هذه الأسهم عن طريق السوق.

وعلى الرغم من أن الشركات السابقة انسحبت من السوق برغبة منها إلا أن تداعيات الازمة دفعت هيئة أسواق المال الى شطب حوالي 15 شركة من الادراج، كما أن هناك عددا مماثلا من الشركات يتوقع أن يتم شطبها من السوق لاسباب متباينة، وهذا يصب في نهاية المطاف بأن السوق الكويتي غير جاذب لرؤوس الأموال وهذا يعكس مناخ وبيئة الأعمال غير الصحية في الكويت.

● شريف حمدي

خلال الأيام القليلة المقبلة

«التجارة» تصدر قراراً لتنظيم إجراءات امتحان مهنة مراقب الحسابات

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان وزارة التجارة والصناعة ستصدر قرارا وزاريا لتنظيم مواد قواعد واجراءات امتحان مزاولة مهنة مراقب الحسابات خلال الايام القليلة المقبلة.

واضافت المصادر ان تنسيقا تم الاسبوع الماضي بين قطاعي «الشركات» و«الشؤون القانونية» ليدلي الاخير برأيه حول قانونية اعتماد اختبارات المحاسبة في شهادات cpa و acca حيث تعد الوزارة بالتعاون مع جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية اختبارا يحوي امورا قانونية ومحاسبية وانه يشترط لحصول مدقق الحسابات على الاجازة ان يحصل على شهادة تفيد بنجاحه في هذا الاختبار.

وأشارت المصادر الى ان القرار الوزاري المرتقب صدوره سيتطرق الى مكان وموعد امتحان مزاولة مهنة مراقب الحسابات.

● عاطف رمضان

3,66 ملايين دينار أرباح «القرين» خلال 9 أشهر

الشيخ مبارك العبدالله

أعلنت شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية امس عن تحقيق ربح صافي بقيمة 3,66 ملايين دينار للأشهر التسعة من السنة المالية الحالية والمنتهية في 31 ديسمبر 2012 بالمقارنة بخسارة صافية بلغت 88,527 دينارا خلال الفترة المقابلة من العام 2011 ما يمثل زيادة بقيمة 3,75 ملايين دينار.

وبلغت ربحية السهم الصافية خلال هذه الفترة 3,36 فلوس مقابل خسارة بقيمة 0,08 فلس خلال الفترة المقابلة من العام الماضي.

أما إجمالي الأصول فقد وصل إلى 245,66 مليون دينار كما في 31 ديسمبر 2012 بالمقارنة بـ 256,09 مليون دينار كما في 31 مارس 2012، بانخفاض نسبته 4٪ أي ما يعادل 10,43 ملايين دينار نتيجة توزيعات الأرباح النقدية عن العام الماضي.

وبمناسبة الإعلان عن هذه النتائج قال رئيس مجلس إدارة شركة القرين الشيخ مبارك عبدالله المبارك الصباح إن مجلس إدارة الشركة اعتمد البيانات المالية للربع الثالث من السنة المالية 2013/2012 مشيرا إلى أن الأرباح للفترة الحالية فاقت التوقعات.

وأضاف الشيخ مبارك «فاقت أرباح الفترة الحالية توقعاتنا لسببين أساسيين هما الأرباح المستوفاة جراء عملية إعادة شراء شركة ايكويت لأسهم الخزينة والتي حققت القرين من خلالها أرباحا بلغت 1,75 مليون دينار بالإضافة إلى حصة القرين من أرباح الشركة الكويتية للعطريات، وبالتحديد من استثمارها في الشركة الكويتية للستايرين».

وفيما يتعلق بمشروع العطريات «البرزايلين» قال الشيخ مبارك «مازالت القرين تواصل بذل مساعيها لتحسين أداء المشروع ونقله إلى مستويات مثيلاته في العالم، وذلك بالتنسيق مع كل من إدارة الشركة الكويتية للعطريات والشركاء بالمشروع والمتمثلين في شركة صناعة الكيماويات البترولية وشركة البترول الوطنية الكويتية، ومازالت شركة القرين تنتظر تدخل مؤسسة البترول الكويتية لاتخاذ الإجراءات المناسبة لحل المشاكل القائمة لتفادي تعثر المشروع».

وعلى صعيد الخطط المستقبلية لشركة القرين أكد الشيخ مبارك أن الشركة تتطلع على الدوام لانتقاء الفرص الاستثمارية المجدية والمضمونة محليا وإقليميا، وذلك بالتعاون مع كبار الاستشاريين الماليين العالميين، كما تسعى جاهدة للارتباط مع الشركات العالمية ذات السمعة المتميزة في المجال نفسه.

«اتحاد المصارف» بصدد عمل توثيقي لتاريخ البنوك وتطور أدائها وخدماتها

علمت «الأنباء» من مصادر ذات صلة ان اتحاد المصارف طالب البنوك المحلية بمده بتقرير مفصل يتضمن تاريخ تأسيس البنك وادراجه ضمن سجلات البنك المركزي وابراز التطور التاريخي لنمو اعمال البنك وتوسعاته داخل وخارج الكويت والدور الاقتصادي للبنك ودوره في تجاوز الازمات التي مرت بها الكويت والدور التمويلي لكل بنك اضافة الى المشروعات الكبرى التي قام بتمويلها منذ نشأتها والدور الاجتماعي للبنك منذ نشأته.

واشارت الى ان «الاتحاد» اكد على البنوك ان ترفق بالتقرير اسماء رؤساء مجالس الادارات منذ نشأة كل بنك والرؤساء التنفيذيين على مدى تاريخه وأهم التطورات التي شهدتها الخدمات المصرفية اضافة الى بعض الصور التوثيقية التي تعكس الاحداث المهمة لكل بنك.

وقالت المصادر إن هذه الخطوة تنبع من حرص «الاتحاد» على تطوير المهنة المصرفية وتعزيز العمل التوثيقي للقطاع المصرفي الكويتي انسجاما مع خطط الدولة وسياساتها الاقتصادية والنقدية.

● منى الدغيمي

طول الدورة المستندية لتمرير أي مشروع نفطي عرقل العديد من المشاريع

مطالب بتعديل آلية اجتماعات «الأعلى للبترول» لتسريع وتيرة المشاريع النفطية

مشاريع تطوير القطاع النفطي تحتاج لسرعة اجتماعات «الأعلى للبترول»

بعد انقضاء عام 2012 لم ينعقد المجلس الأعلى للبترول إلا مرات معدودة بصفة مستعجلة على الرغم من وجود ملفات حساسة للغاية ينبغي تمريرها من قبل المجلس تمهيدا للبدء فيها، ومع جمود اجتماعات «الأعلى للبترول» دخل القطاع النفطي في حالة شلل تام لتوقف المشاريع النفطية الكبرى التي عول على إقرارها من قبل المجلس الأعلى للبترول خلال العام الماضي، ومع دخول العام الجديد ووجود العديد من الملفات التي ينبغي أن تحسم أصبح هؤلاء الأعضاء أمام تحد حقيقي بضرورة الإسراع في مناقشة مشاريع معلقة أصبحت «معضلة» في إقرارها وتنفيذها. وعلى الرغم من سوء الأوضاع السياسية التي حدثت خلال الفترات الماضية من حل مجلس الأمة والحكومة وتشكيل مجلس وحكومة جديدين إلا أن السياسة النفطية للبلد لا ينبغي أن توضع على «الرف» خاصة إن كل مشاريع النفط والغاز التي تقدر بالمليارات أخذت الوقت الكافي لاعتمادها من قبل مجالس إدارات الشركات النفطية ومن ثم مجلس إدارة مؤسسة البترول تمهيدا لرفعها إلى الأعلى للبترول لإقرارها، والسبب في هذا التراخي الخوف من الصراع السياسي الذي بدأ يسيطر على القطاع النفطي ومشاريعه العملاقة.

الهاجري: الربكة السياسية التي عاشتها الكويت خلال 2012 حالت دون انعقاد «الأعلى للبترول» بالشكل المطلوب

ومن الأمور المتأخرة والتي أرهقت القطاع النفطي خلال الفترة الماضية زيادة رأس مال الشركة الكويتية للاستكشافات الخارجية «كوفبيك» التي تنتظر انعقاد الأعلى للبترول لإقرار زيادة رأسمالها إلى 1,2 مليار دينار حتى يتسنى للشركة الاستمرار في عدة مشاريع خارجية وعلى رأسها مشروع غاز غرب استراليا، ناهيك عن تأخر اقرار الميزانيات الجديدة لمؤسسة البترول والشركات التابعة.

وفي هذا السياق قال عضو المجلس الأعلى للبترول محمد الهاجري إن المجلس الأعلى يجب أن يقيم على أدائه وليس في قصور اجتماعاته، لاسيما ان مشكلة المجلس ليست في شكله ولا في اختصاصاته وإنما في آلية عقد اجتماعاته التي يحددها المرسوم الأميري لعقد جلساته والتي حددها بـ 3 اجتماعات. وأوضح: «ما يجب إصلاحه آلية عقد الاجتماعات لان العمل يقوم على تحويل المواضيع الى اللجان المنبثقة في المجلس الأعلى للبترول وهي بالتالي تقوم بكل العمل ومن ثم ترفع توصياتها الى الاجتماع الرئيسي للمجلس لاتخاذ القرار، ولا شك أن الربكة السياسية التي لازمت الكويت طوال الفترة الماضية كانت احد أسباب عدم توافر الوقت لسمو رئيس مجلس الوزراء لعقد جلسة او اثنتين للأعلى للبترول». وقدم الهاجري اقتراحا بعقد جلسات الأعلى للبترول على هامش جلسات مجلس الوزراء لاسيما ان الأعضاء الخارجيين على استعداد للحضور.

من جانبه قال عضو في المجلس الأعلى للبترول فضل عدم ذكر اسمه لـ «الأنباء» ان المجلس فشل خلال عام كامل في تمرير أي مشروع نفطي، وذلك لأسباب جوهرية تكمن في طول الدورة المستندية لتمرير أي مشروع نفطي، فضلا عن المخاوف السياسية التي عرقلت العديد من المشاريع. وأضاف قائلا: لا شك في ان الوضع فتح الباب على مصراعيه أمام كل عضو من أعضاء المؤسسة التشريعية، بل وغيرهم، سواء من يفقه منهم أو لا يفقه في صناعة النفط شيئا، التدخل في شؤون النفط حتى الفنية منها، ومن ثم تعطيل قدرة هذا القطاع على الحركة، وربما شل إرادة الراغبين في إصلاح أوضاعه عن التحرك.

الجدير بالذكر أن «المجلس الأعلى للبترول» الذي تم إنشاؤه في العام 1974، يخضع لسلطة رئيس مجلس الوزراء ويضم وزيري المالية والنفط. وهو يشهد منذ أواخر العام 2008 موجة من التقلبات، متأثرا بدخول الحكومة بمواجهات مباشرة مع مجلس الأمة حول مشاريع مهمة.

● أحمد مغربي

إعلانات البورصة

«كامكو»: تصفية صندوق السندات والعوائد المرتفعة: أفصحت شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لادارة الاصول «كامكو» عن تصفية صندوق السندات والعوائد المرتفعة، وقالت الشركة بصفتها مدير الصندوق (سابقا) والمصفي للصندوق (حاليا) ان تصفية صندوق السندات والعوائد المرتفعة جاء للقرار الصادر في اجتماع كل من جهة الاشراف (هيئة أسواق المال) ومدير الصندوق وأمين الحفظ ومدقق الحسابات في 4 ديسمبر 2012 وبناء على الاعلان الصادر من قبل ادارة صناديق الاستثمار بهيئة اسواق المال في جريدة الكويت اليوم في 27 يناير2013، مشيرة الى ان عملية تصفية الصندوق لن ينتج عنها اي تأثير جوهري على المركز المالي للشركة.

«الرابطة» تتقدم بعرض استحواذ إلزامي على الأسهم المتبقية من «تنظيف»: أعلنت شركة رابطة الكويت والخليج للنقل «الرابطة» في بيان نشر على موقع البورصة امس انها تقدمت لهيئة اسواق المال بعرض استحواذ الزامي لجميع الاسهم المتبقية للشركة الوطنية للتنظيف.

«المباني»: تأجيل قضية مزاد أرض السالمية إلى بداية أبريل: قالت شركة المباني في بيان نشر على موقع البورصة امس ان جلسة قضية مزاد ارض السالمية تم تأجيلها من قبل المحكمة لجلسة 1 ابريل 2013 لبيع الارض بالمزاد العلني والنشر.

موافقة المركزي لـ «برقان» بشراء أو بيع 10٪ من أسهمه: أعلن سوق الكويت للاوراق المالية أن بنك الكويت المركزي وافق على طلب بنك برقان بتمديد الموافقة بشراء او بيع ما لا يتجاوز 10٪ من اسهمه المصدرة لمدة ستة اشهر اخرى اعتبارا من تاريخ انتهاء الموافقة الحالية في 5ـ2ـ2013 وذلك مع ضرورة الالتزام بما وضعه البنك المركزي من ضوابط وشروط في شأن تملك الشركة المساهمة لأسهمها اضافة الى ضرورة الالتزام بأحكام المادة 115 مكررا من قانون الشركات التجارية وأحكام القرار الوزاري رقم 10 لسنة 1987 وتعديلاته بموجب القرارين الوزاريين رقم 11 لسنة 1988 ورقم 273 لسنة 1999.

إيقاف التداول على سهم «مواشي»: أعلنت شركة نقل وتجارة المواشي (مواشي) انها بصدد انتظار نتيجة مناقصه لتوريد الاغنام الحية لاحدى الشركات خارج الكويت، وهو ما دعا الشركة امس لطلب وقف السهم عن التداول لحين تسلم معلومات رسمية عن نتيجة المناقصة، علما بأن هذه المناقصة سيكون لها تأثير فعال على قائمة الدخل.